

عضو اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان د. ضياء محيرز لـ "الأمناء":

رصدنا (٢٣,٣٣٢) واقعة انتهاك سقط فيها أكثر من (٤٠,٠٠٠) ضحية

عدن "الأمناء" منير مصطفى -
قيصر ياسين:

قال عضو اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان الدكتورة ضياء محيرز إن اللجنة الوطنية تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان عبر التحقيق النزيه في كافة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في عموم المحافظات. وأوضحت محيرز في تصريح صحفي لـ "الأمناء" أن "اللجنة تعمل على رصد وتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من خلال عدة وسائل كإجراء المقابلات المباشرة مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وذويهم، وزيارة أماكن وقوع الانتهاكات، والاستماع ومقابلة الشهود، وتوثيق شهاداتهم، بما يضمن دقة الشهادة، وحفظ تفاصيلها كدليل إثبات قانوني، مع مراعاة الحفاظ على السرية، وسلامة الشهود، وفحص المستندات وتحليل البيانات التي أضافت: "أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة قد تم تلخيصها في تقاريرها، وقد حدد التقرير العاشر بأن اللجنة قد تمكنت خلال الفترة من عام ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٢م من القيام

بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق لما يزيد عن ٣٦٠٩ حالة ادعاء انتهاك في مختلف المحافظات موزعة على أكثر من ٤٠ نوعاً من الانتهاكات سقط فيها ٥١٥١ ضحية من الجنسين". وتابعت: "لقد استمعت اللجنة، خلال فترة التقرير، لما يزيد عن ٩٨٩٧ شاهداً ومبلغاً واطلعت على حوالي ٩٣٧٦ وثيقة فضلاً عن مراجعة وتحليل مئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات والتي تم العمل عليها وحفظها في قاعدة بيانات اللجنة وبذلك يكون قد بلغ إجمالي الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها طوال الفترة الماضية منذ بدء عملها حتى تاريخ صدور تقريرها عدد ٢٣٣٣٢ حالة واقعة انتهاك سقط فيها أكثر من ٤٠٠٠٠ ضحية".

وأشارت إلى أن "اللجنة الوطنية للتحقيق قد شاركت مؤخراً في أنشطة مختلفة في مدينة جيف وذلك بالتزامن مع انعقاد الدورة (٥١) لمجلس حقوق الإنسان، حيث تم إطلاع بعثات الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان على الوضع الحقوقي الحالي باليمن وأعمال اللجنة وجهودها في رصد وتوثيق الانتهاكات والتحقيق فيها والصعوبات والتحديات التي تكتنف



عملها، وكان من الجيد اعتماد مجلس حقوق الإنسان في دورته ٥١، قراراً تبني فيه تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بالبلاذ في مجال حقوق الإنسان دون تصويت". واستعرضت محيرز أبرز التحديات التي تواجهها اللجنة بسبب الوضع الأمني والعسكري المتفاقم منذ اندلاع النزاع في ٢٠١٤م، وما نجم عنه من زيادة عدد الانتهاكات وصعوبة الوصول إلى الضحايا في بعض المناطق؛ رغم جهود الباحثين الميدانيين الذين يقومون بالرصد والتوثيق، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بعض

البيانات بسبب عدم تجاوب بعض أطراف النزاع مع اللجنة، ومع ذلك فاللجنة عازمة على مواصلة جهودها الدؤوبة لتحقيق مهمتها الإنسانية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان". وتابعت: "لا شك أن الأطفال هم الفئة الأشد ضعفاً وتضرراً من النزاع الدائر، حيث ترك كثير من الأطفال المدارس ليساقوا إلى المراكز، وتكاد تنفرد جماعة الحوثي بالانتهاك المتعلق بتجنيد الأطفال، حيث يجري استقطابهم أو أخذهم قسرياً وتدريبهم؛ ثم الزج بهم في القتال في مخالفة صريحة للاتفاقيات الدولية وقوانين حماية حقوق الطفل".

■ الأطفال
هم الفئة الأشد
ضعفاً وتضرراً من
النزاع
■ الحوثيون
ينفردون بالانتهاك
المتعلق بتجنيد
الأطفال وناشد
المجتمع الدولي
بالتدخل

واختتمت محيرز تصريحها لـ "الأمناء" بمناشدة المجتمع الدولي بضرورة تحمل مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية بالضغط على جماعة الحوثي بوقف تجنيد الأطفال، والمسائلة القانونية لمرتكبي هذه الانتهاكات؛ التي لا تنتهي بالتقدم بوصفها من جرائم الحرب.

(4) جبهات أخرى على خطى جبهة الجوف اليمنية

ما أهمية عملية التصحيح وتغيير القيادات المتسببة بفشل جبهات القتال؟

"الأمناء" كتب/ محمد عبدالله
القادري:

في الجانب العسكري، كان الفشل والفساد سبب تراجع بعض الجبهات أو توقفها، والتقدم للتحريير يحتاج القضاء على أسباب الفشل السابقة، وإن كانت المعالجة تتم عبر قيام اللجنة الأمنية والعسكرية بمهامها، إلا أنه يجب أيضاً القيام بعملية تصحيح من خلال تغيير القيادات المتسببة وأيضاً معاقبة من كان السبب ونيله الجزاء الرادع. ولأن جبهة الجوف اليمنية حدث فيها تراجع للخلف وتسليم للحوثي، وتم التعامل بطريقة التصحيح من خلال تغيير القيادات ومعاقبة القيادات السابقة من أجل التوجه والاستعادة نحو تحريير حقيقي وتقدم ثابت، يجب أن يتم التعامل على غرار ذلك مع أربع جبهات أخرى وهي كالتالي:

■ من وراء
عودة سيطرة
الحوثي على (12)
مديرية بمأرب؟
■ كيف حرر
عمالقة الجنوب
ثلاث مديريات
بشبوقة؟ ولماذا لم
تُعاقب القيادات
التي سلمتها؟

ولأنه تم التصحيح من خلال المجيء بقوات أخرى (العمالقة الجنوبية) واستعادة التحريير لتلك المديريات والقيام بعملية تغيير داخل محافظة شبوة، إلا أنه يجب معاقبة القيادات

السابقة التي كانت سبباً فيما حدث. ٢- جبهة تعز اليمنية: ثمان سنوات وهي متوقفة في مكانها ووضعت طربال بينها وبين الحوثي داخل المدينة. كما مرة أظهرت أنها تريد أن تتقدم ولكنها لم تتقدم شبراً واحداً؟ وهذا ما يدل على عجزها وعلى عدم جديتها في التقدم. تكمن المشكلة في محور تعز الذي يهيم فقط السيطرة على المحرر فقط بما يخدم طرف، فكان سبباً للمشاكل عبر سعيه للتخلص من شركاء تعز في التحريير قوات الحمادي وأبو العباس لينفرد في السيطرة عسكرياً، وكان سبب في المشاكل مع المحافظ السابق والتدهور الأمني طيلة هذه الفترة وتوقف جبهة التحريير. وهنا يتطلب عملية التغيير والتصحيح بشكل يشمل قيادة المحور والوحدات العسكرية وقيادات أخرى ومعاقبتها.

٤- جبهة الساحل اليمنية: كان اتفاق السويد مبرر لتوقفها على اطراف مدينة الحديدة اليمنية، ولكن

تراجعها للخلف بما يقارب مائة وعشرين كيلواً ما هو المبرر له ومن هو السبب من بين كل الأطراف التي تشكل القوات المشتركة كحراس الجمهورية والعمالقة الجنوبية. إذا كان الادعاء أن قوات العمالقة الجنوبية هي من تراجعت وانسحبت، فهذا يعني أن العمالقة هي من حققت التقدم السابق وهي من كانت لوحدها على أطراف مدينة الحديدة، مع أنه يوجد مبرر لانسحابها لأنها توجهت نحو التقدم للبحر والجراحي، ولكن لماذا لم تحل حراس الجمهورية محلها في حالة انسحابها وتصد للحوثي، هل هي عاجزة أم أن ذلك لا يعينها؟! أي مقصر وفاشل وفساد أياً كان يجب تغييره ومحاسبته ويتحمل المسؤولية، من أجل تصحيح المؤسسة العسكرية وتخليصها من القيادات الفاشلة وهيمنة الأطراف التي تريد أن تتعامل معها كورقة لتحقيق مصلحة خاصة لتحرفها عن المصلحة العامة الوطنية المتمثلة بتقدم عملية التحريير لكل الشمال والقضاء على الحوثي.